

**مصر** صراعات «الإخوان» لا تزال تتوالى فصولاً. الحرس القديم في مواجهة الشباب، والمنفيون إلى الخارج في مقابل «إخوان» الداخل. أما النقطة المركزية للخلاف فبات واضحاً أنها منحصرة في مدى ضرورة استخدام العنف في مواجهة نظام السيسي، ومعها آليات المشاركة في الحياة السياسيّة

## جولة جديدة في صراعات «الإخوان»: التحرك الطالبى والعمل في الأحزاب

القاهرة - أحمد سليمان

موقفها ونبد العنف وتصحيح العلاقة بالفرقاء السياسيين، وهو يشبه ما تبناه البيان الذي جرى نفيه. وفق البيان، فقد أعطت «الإخوان» أعضاءها حرية تكوين أو الانضمام إلى أحزاب أخرى بخلاف «الحرية والعدالة» (المحلول)، حتى إن لم تشارك في المرجعية الفكرية والأيدولوجية للجماعة، وذلك على عكس الحظر السابق، بل إنه جرى فصل من انضموا إلى أحزاب أخرى. كذلك دعا البيان الحزب إلى «مراجعة أخطاء الجماعة منذ الوصول إلى السلطة وتصحيحها، مع الفصل التام الإداري والتنظيمي بين الجماعة والحزب، وعودة الجماعة لدورها التربوي والدعوي، مع التزامها بالقوانين المحلية».

في خطوة تعكس استمرار الصراع الداخلي في قيادة «جماعة الإخوان المسلمين» في مصر، وتحديدًا بين القادة القدامى المحسوبين على مكتب الإرشاد، والجدد المحسوبين على «مكتب الإخوان في الخارج»، أوقعت الجماعة المراقبين في حيرة بشأن بيان صدر عبر البريد الرسمي للجماعة، وأرسل إلى الصحافيين، ثم عاود الموقع الرسمي لـ «الإخوان» نفي ما ورد فيه. البيان، الذي صدر بعنوان «بيان يكتبه الإخوان»، كان كما يبدو رداً على مقالة لأستاذ العلوم السياسية خليل عناني، بعنوان «بيان لم يكتبه الإخوان»، وفي خلاصته مطالبة للجماعة بـ «مراجعة



دعت وزارة الداخلية بتعزيزات إضافية إلى مقرات السفارات في القاهرة مع خبراء المرفقات (أي بي إيه)

وفريق أحمد عبد الرحمن ومكتب الخارج في تركيا). وبالتوازي مع البيان، فإن قراءة معطيات الواقع المصري تكشف أن فريق عزت وحسين، سيطر على مقدرات الجماعة وأزاح خصومه من الطرف الآخر عن قيادة الجماعة، وهو ما يكشفه تراجع العمليات ضد منتسبي الجيش والشرطة التي كانت تسميها الجماعة «العمليات النوعية»، نتيجة إحكام الفريق الأول سيطرته على قطاع واسع من التنظيم، إضافة إلى الضربات الأمنية العنيفة ضدهم، ونجاح الأجهزة في القبض على أكثر من خلية متورطة في أعمال عنف برغم النفي الرسمي للجماعة، وإن كان هذا لا ينفي اختلاق بعض القضايا. أيضاً، فإن الجماعة عقدت جلسات «توضيح رؤية» لمنتسبيها وشجبت فيها ودانت العنف، ثم جرى تغيب

بين الفرقاء داخل الجماعة، ويكشف أن اختزال الصراع بين فريقين أحدهما مؤيد للعنف والآخر يرفضه، هو «اختزال مخل»، وخاصة أن البيان تبني وجهة نظر ثالثة، تختلف عما يطرحه الطرفان المتصارعان (فريق المحمودين عزت وحسين ومعهما إبراهيم منير،

أيضاً، تبرا البيان من العنف معلنا التزام المنهج السلمي التاريخي للجماعة، وقال إن عكس ذلك هو خروج عن الجماعة، لكنه في الوقت نفسه دعا إلى «مواصلة الحراك بكل القدرات لإسقاط مسار 3 يوليو 2013 والانقلاب على الديموقراطية».

البيان المذكور لاقى ترحيباً من قطاع واسع من المراقبين والمهتمين بالشأن المصري، وخاصة المحسوبين على صفوف المعارضة للنظام الحالي، قبل أن تنفيه الجماعة مع تأكيد أن المواقف والبيانات الرسمية تصدر من «الموقع الرسمي والصفحة الرسمية وصفحة المتحدث الإعلامي»، وهو ما يعني أن الموقف الإخواني الحالي هو رفض البيان المرسل من البريد. بغض النظر عن التفصيل المتعلق بطريقة العرض الرسمية، فإن محتوى البيان يعكس فعلياً جوهر الصراع

### محتوى البيان المنفي يعكس جوهر الصراع بين الفرقاء داخل الجماعة

## «وضوح وطموح» النور يحسمان من رصيده

القرار الذي عزّضه لانتقادات حادة ومطالب من القوى السياسية المختلفة لنساء الحزب بترك الانخراط في الحياة السياسية والاكتفاء بالجلوس في المنزل، وخاصة مع «وجود أزواج المرشحات في الحملات الدعائية نيابة عنهن».

هذا القرار، وفق مصدر في «النور»، جاء لمنع الخلافات الداخلية، وخاصة مع وجود أصوات كانت رافضة لفكرة ترشح المرأة من الأساس، لكنه جرى إقناعهم من باب أن «الضرورات تبيح المحظورات»، مشيراً إلى أن وجود نساء في البرلمان سيساعد الحزب على تمرير القرارات التي يرغب فيها. وأضاف المصدر أن هناك تياراً آخر جرى إقناعه بترشيح المرأة والأقباط عبر التشديد على أن «النص بعدم جواز تولي المرأة الولايات العامة لا ينطبق على مجلس النواب»، وهي الفتوى التي صدرت من مشايخ «الدعوة السلفية» قبل عدة شهور ونشرت عبر موقعها «أنا السلفي»،

«وضوح وطموح» عن قرب، يلاحظ الحجم الهائل من التنازلات التي قدمها للانخراط في الحياة السياسية، لكنه تمسك مؤخراً برفضه وضع صور المرشحات في الدعاية الانتخابية، خاصة أن غالبيةن منتقبات، وهو

الماضية في الشارع. أيضاً، فإن «النور» خضع لقوانين الانتخابات التي اشترطت وجود ممثلين عن الأقباط والمرأة في القوائم، وهو الشرط الذي استجاب له. ومن يراقب «النور» وحملته بشعار

من يراقب «النور» وحملته يلاحظ الحجم الهائل من التنازلات التي قدمها (إبراهيم)



حساس. وبرغم حصول «النور» على أكثرية المقاعد بعد «جماعة الإخوان المسلمين» في انتخابات برلمان 2011 المحلول، فإن هذه الأكثرية - الوصيفة لا يبدو أنها ستكرر، ليس بسبب الخسارة التي لحقت بالتيار الإسلامي عموماً بعد إطاحة الجماعة من الحكم، ولا بسبب الحملات الإعلامية التي تتحدث عن دعم «الإخوان» مرشحي «النور»، ولكن لأن قاعدة الحزب الجماهيرية نفسها بدأت في التآكل حتى بين أصحاب التيار السلفي المتشدد الذين يرون في تحركات قيادات الحزب الحالية خروجاً على مبادئ السلفية وانجرافاً في التيار السياسي المليء بتقديم التنازلات.

الحزب، الذي كان يرفض أعضاءه الوقوف لتحية السلام الجمهوري خلال الانتخابات، خالف رئيسه هذه المبادئ بعد مشاركته في إطاحة حكم محمد مرسي في 3 تموز 2013، ومنافستهم الأحزاب خلال المدة

رغم استخدام حزب «النور» شعار «وضوح وطموح» في حملته الانتخابية للانتخابات البرلمانية، فإن الحزب الذي يحمل الفكر السلفي قدم تنازلات عديدة كي يستطيع التمايش مع مرحلة ما بعد 30 يونيو،

القاهرة - أحمد جمال الدين

يبدو حزب «النور»، ذو المرجعية السلفية، في موقف لا يحسد عليه، فهو يحاول تقديم تنازلات مستمرة للبقاء في الساحة المصرية السياسية، وسط ملاحقات تطالب بحل الحزب لقيامه على أساس ديني على أن ذلك يخالف قانون تنظيم الأحزاب. يزيد صعوبة موقفه في الانتخابات البرلمانية الحالية أنها شروط «قاسية» بالنسبة إلى «النور» الذي لا يؤمن بدور المرأة في الحياة السياسية، ويجنب الأقباط أداء أي دور مهم أو تولي منصب